

التزام المغرب بتفعيل آليات التعاون الدولي في مجال العدالة الرقمية وانخراطه في التطور الرقمي العالمي.

عبدالحق خرباش .. 07.02.2024.
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANNEWS.NET



حقيقة نيوز . نت

استضافت مدينة طنجة مؤتمرًا دوليًا حول "التحول الرقمي لمنظومة العدالة: رافعة لعدالة فعّالة وشمولية" بتاريخ 8 و9 فبراير 2024، بتنظيم من وزارة العدل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD). شارك في المؤتمر ممثلون عن دول مختلفة وخبراء بارزون في مجال العدالة الرقمية ومنظمات دولية.

يهدف الملتقى إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجال العدالة الرقمية، ويسعى إلى إنشاء إطار لمشاركة أفضل الممارسات. كما يشكل فرصة فريدة لتعميق الحوار حول فرص التحول الرقمي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

ناقش المؤتمر عدة مواضيع من بينها تحديات وفرص التحول الرقمي للعدالة، والإطار القانوني والتنظيمي، وخدمات العدالة الرقمية المرتكزة حول المرتفعات.

أكد وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي أن "التحول الرقمي في مجال القضاء هو رافعة أساسية للعدالة وهو في صلب الاستراتيجية الحكومية لتطوير قضاء الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطنين. كل الجهود متظافرة من أجل نظام قضائي فعال وشمولي".

يبرز المؤتمر دور التحول الرقمي كأساس لتحديث البنية التحتية والخدمات القضائية، في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030. وأيضاً دعماً لخطة الاتحاد الإفريقي لسنة 2063.

يأتي هذا المؤتمر في إطار جهود وزارة العدل لتطوير منظومة العدالة رقميًا، ويعكس التزام المغرب بتفعيل آليات التعاون الدولي في مجال العدالة الرقمية وانخراطه في التطور الرقمي العالمي.



بيع جهاز الفحص بالصدى لشركة بالدار البيضاء

عبدالحق خرباش . . 07.02.2024
كا تب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANEWS.NET



هبة بريس

انطلقت اليوم الثلاثاء 06 فبراير الجاري، بغرفة الجنايات الابتدائية لجرائم الأموال لدى محكمة الاستئناف بفاس، محاكمة شبكة سماسرة المعدات الطبية بتازة في جلستها السادسة، وبشكل رسمي وبحضور جميع أفراد الشبكة مؤازرين بدفاعهم، والتي يتزعمها مدير مستشفى "ابن باجة" بتازة.
هذا وبعد الاستماع لجميع المتهمين من طرف الهيئة القضائية، أجمع المتهمون على أن الدكتور (خ _ ف) كان على علم بكل ما يجري داخل

مستشفى "ابن باجة" من اختلالات وسرقات تهم معدات وأجهزة طبية وبيوطبية ومكيفات وشاشات وأدوات وغيرها، فيما نفى المدير جميع الاتهامات الموجهة إليه بعد مواجهته بتصريحات المتهمين العاملين داخل المستشفى العمومي بتازة. كما إتهم المتهمون رئيس الصيانة . ببيع جهاز الفحص بالصدى لشركة بالدار البيضاء



المصادقة على برمجة الفائض الحقيقي والمقدر ب 7.003.779,62 درهم

عبدالحق خرباش .. 02.02.2024

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANNEWS.NET





في الدورة العادية للمجلس الترابي لتازة المدينة

جماعة تازة

إنعقدت الدورة العادية للمجلس الترابي لتازة المدينة ، يوم 01.02.2024 صباحا ، ترأس أشغالها رئيس الجماعة عبدالواحد المسعودي ، وبحضور باشا مدينة تازة خلود بلمودن ورئيس الملحقة الادارية الخامسة السيد طارق ادريسي .

الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة من اجل الاستغلال المشترك لخط النقل الشبه حضري بواسطة الحافلات، بين مجلس جماعة تازة ومجلس جماعة مكناسة الغربية وهي اتفاقية تهدف الى تحديد شروط الاستغلال المشترك للخط رقم تسعة للنقل الشبه حضري بواسطة الحافلات لمدينة تازة وتمديده الى غاية مكناسة الغربية تلبية للطلب المتزايد لسكان جماعة مكناسة الغربية خصوصا التلاميذ والطلبة الذين يتوجهون الى المدارس والكلية متعددة التخصصات بمدينة تازة.

- المصادقة على فتح جزء من طريق التهيئة رقم 44 بعرض 40متر بالمنطقة الشرقية انطلاقا من الطريق المؤدي الى سيدي حمو مفتاح الى غاية تجزئة النخلة مشروع يأتي في إطار عملية إنجاز طريق يربط الطريق الوطنية رقم 6 قبالة مطار سيدي حمو مفتاح ويمر عبر مركز تعاونية سيدي حمو مفتاح ويمتد لغاية المنطقة الشرقية للمدينة قرب مدرسة واد المخازن.

- المصادقة على اقتناء بالتراضي لقطعة أرضية مساحتها 2هكتار تقريبا في ملكية أحد الخواص تستخرج من الرسم العقاري عدد 21/2784 والكائن بطريق الحسيمة من أجل إحداث منطقة للأنشطة الإقتصادية.

- المصادقة على اقتناء بالتراضي للقطعة الأرضية المسماة جنان النوالي في ملكية ورثة مرزوق وورثة الجريري وورثة لطيفة النوالي والتهامي النوالي، مساحتها تقريبا 22000م2 الواقعة بحي الربايز زنقة سبتة لإعادة إيواء تجار فضاء السعادة.

- المصادقة على اقتناء بالتراضي لقطعة أرضية عبارة عن متروك غير قابل للاستغلال مساحتها 2م12 تقريبا في ملكية أحد الخواص تستخرج من الرسم العقاري عدد 21/20108 والكائن بحي المنتزه تبعا لطلب مالكي العقار.

- الدراسة والمصادقة على إحداث 20 ملعب للقرب بتراب جماعة تازة .

- الدراسة والمصادقة على مشروع قرار جماعي متعلق بتنظيم السير والجولان بجماعة تازة والذي تضمن مجموعة من النقاط من بينها تجويد خدمات التشوير بالجماعة خصوصا الإشارات الضوئية حيث تم تحديد عدد المواقع داخل المجال الحضري لتثبيت الاعمدة المرتبطة بها وذلك ضمنا لانسيابية المرور ومرونة حركية السير والجولان بالمدينة.

- الدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي يتعلق بشغل الملك العام الجماعي المؤقت بتراب جماعة تازة بدون إقامة بناء وهو قرار

يهدف للحد من استفحال ظاهرة الترامى على الملك العام الجماعى والحفاظ على رونق وجمالية الشارع العام .
- المصادقة على برمجة الفائض الحقيقى الناتج فى 2023/12/31 والمقدر ب 7.003.779,62 درهم والذي سيرصد لتغطية الاعتمادات المرحلة بميزانية التسيير .
الدورة فى أطوار اشغالها أرجأت البث فى النقطة المتعلقة بدراسة إشكالية التموين والتسويق لمادة السمك بمدينة تازة.
اما بخصوص النقطتين المتعلقةتين بالدراسة والمصادقة على مشروع عقد التدبير المفوض لمرفق النفايات المنزلية والمشابهة لها بجماعة تازة.
والدراسة والمصادقة على تعديل القرار الجبائى المحدد لمبلغ الرسوم والحقوق والإتاوات والمساهمات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة تازة فقد تم برمجتهما فى دورة استثنائية سيتم عقدها يوم 16 فبراير 2024.



**عامل إقليم تازة يمنع زراعة
البطيخ فى المناطق المسقية
والبورية وباقى الزراعات**

المستهلكة للماء

عبدالحق خرباش . 01.02.2024.

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANews.NET



المصدر.. اليوم 24

عامل إقليم تازة يمنع زراعة البطيخ في المناطق المسقية والبورية وباقي الزراعات المستهلكة للماء على غرار باقي جهات وأقاليم المملكة، سارع عامل إقليم تازة، بإصدار قرار يقضي باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة ظرفية الإجهاد المائي، وترشيد استعمال الماء بالنفوذ الترابي للمدينة، تبعا للخصائص المسجل في الموارد المائية على مستوى إقليم تازة، والناجم عن قلة التساقطات المطرية وتوالي سنوات الجفاف، ويهدف التدبير الأمثل للموارد المائية وضمان تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وترشيد استعماله.

وسيتم بموجب هذا القرار، اتخاذ مجموعة من تدابير الاقتصاد في الماء، منها منع أنشطة الحمامات التقليدية والعصرية ومحطات غسل السيارات والشاحنات خلال أيام الإثنين، الثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع.

بالإضافة إلى منع غسل الطرقات والأزقة وواجهات المحلات والساحات العمومية، ومنع سقي الملاعب والمساحات الخضراء العمومية أو الخصوصية بالمياه الصالحة للشرب والمياه الجوفية.

كما تقرر وفقا لقرار عامل إقليم تازة، منع ملء المسابح الخصوصية والعمومية بواسطة المياه أكثر من مرة واحدة في السنة مع إلزامية تجهيز هذه المسابح بتقنيات تدوير المياه.

كما تم منع زراعة البطيخ في المناطق المسقية والبورية وباقي الزراعات المستهلكة للماء، وتشجيع التحول إلى السقي الموضعي لحماية الأشجار المثمرة.

المخصص للحدائق، سواء (Gazon) بالإضافة إلى منع زرع العشب الأخضر بالإدارات العمومية أو لدى الخواص. في هذا السياق، فإن أصحاب شركات تهية الحدائق والمشاتل مدعوون للامتثال لقرارات السلطة العمومية تحت طائلة العقوبات.

كما تم منع استعمال مياه النافورات العمومية في السقي، وإغلاق النافورات العمومية في التجمعات السكنية التي بها إيصالات فردية.

ومنع استغلال الموارد المائية الجوفية عن طريق الآبار أو الأثقاب بدون ترخيص من المصالح المختصة، مع إلزام مستعملي الموارد المائية الجوفية عن طريق الآبار أو الأثقاب المرخصة، بتجهيز هذه النقط بعددات احترام بنود الترخيص.

وشدد عامل إقليم تازة، تبعا لهذه القرارات، على أنه يتعين على جميع الإدارات العمومية إصلاح تسربات قنوات المياه التي تتسبب في هدر هذه المادة الحيوية. والعمل على تزويد دواوير العالم القروي التي سجلت نضوب مياه العيون والآبار عن طريق صهاريج مائية.

ويتعين أيضا وفقا لهذه القرارات، على كل مسؤول عن مؤسسة عمومية أو شبه عمومية أو جماعة ترابية أن يقوم بتدقيق استهلاك الماء داخل مؤسسته مع تسطير برنامج عمل للرفع من نجاعة استعمال الماء والعمل على تعميم وتركيب الأجهزة المقتصدة للمياه.

كما تقرر منع السحب غير القانوني للمياه من الآبار والوديان وينابيع المياه وشبكات المياه وقنوات الري وشبكات توزيع الماء الصالح للشرب، ويمكن لهذه المؤسسات ربط الاتصال بمصالح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب-قطاع الماء والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة من أجل أخذ معطيات الاستهلاك والمساعدة في تأطير عملية التدقيق، كما أن المؤسسات العاملة بالقطاع الخاص مدعوة أيضا لاتخاذ نفس الإجراءات.

كما تم إلزام إدارات المؤسسات الصناعية والسياحية بالقيام بدراسات لتدقيق استهلاك الماء وتقديم نتائجها للجنة الإقليمية للماء بتازة، وكذا تنزيل برنامج النجاعة المائية في أقرب الآجال.

وفقا لهذه الإجراءات المشددة، تجتمع اللجنة الإقليمية للماء على الأقل مرة في الشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، لدراسة الوضعية المائية بالإقليم وتقييم مدى تنفيذ مقتضيات القرار العاملي.

ويعهد بتنفيذ هذا القرار إلى السلطات المحلية، والمصالح الأمنية، ورؤساء الجماعات الترابية، ووكالات الأحواض المائية لسبو وملوية واللوكوس، والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب- قطاع الماء- ومستعملي المياه، وكافة الإدارات والمصالح المعنية كل حسب اختصاصه ومجال تدخله.

ويلزم القرار بتكوين لجنة محلية على مستوى كل ملحقة إدارية أو قيادة تسهر على تنفيذ مقتضيات هذا القرار العاملي، تعقد اجتماعات دورية (كل نصف شهر) على مستوى الباشويات والدوائر لتقييم مدى تنفيذ عمل اللجن المحلية الموكول لها تنفيذ مقتضيات هذا القرار، وتحرر بشأن ذلك محاضر تتضمن خلاصات عملها وتوجه لمصالح العمالة بالإقليم (نقطة الارتكاز المحدثة على قسم التجهيزات بالكتابة العامة).

كما يتعين على مصالح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب- قطاع الماء- والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة والسلطات المحلية، القيام على نطاق واسع بحملات توعية

وتحسيس المواطنين والمواطنات عبر مختلف الوسائل بأهمية ترشيد استعمال الماء، وذلك بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني وألزم القرار مصالح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب- قطاع الماء- والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة، ومصالح الجماعات الترابية التي تسير قطاع الماء بالدواوير والمراكز، العمل على تجديد وصيانة شبكات التوزيع لمنع التسربات السطحية والباطنية، وتسريع عملية إصلاح الأعطاب التي تتعرض لها هذه الشبكات.



أفضل شخصية حكومية في التواصل الحكومي الاجتماعي عن قطاع العدل لعام 2023

عبد الحق خرباش .. 01.02.2024
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANews.NET



أفضل شخصية حكومية في التواصل الحكومي الاجتماعي عن قطاع العدل
لعام 2023

جرى تتويج وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي بجائزة "أفضل شخصية حكومية في التواصل الحكومي الاجتماعي عن قطاع العدل لعام 2023" من قبل معهد الحكومات الاجتماعية بالقاهرة، يوم 31 يناير 2024. وتسلم الجائزة عنه سفير المملكة المغربية بالقاهرة السيد محمد آيت أوعلي.

توج وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي بجائزة الحكومات الاجتماعية لعام 2023، المنظمة من قبل معهد الحكومات الاجتماعية بالقاهرة، وذلك يومه الأربعاء 31 يناير 2024، بفندق الانتركونتيننتال سيتي ستارز بالقاهرة - جمهورية مصر العربية. وتسلم الجائزة، نيابة عن السيد الوزير، سفير المملكة المغربية بالقاهرة السيد محمد آيت أوعلي.

وجرى اختيار وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي كأفضل شخصية حكومية في التواصل الحكومي الاجتماعي - عن قطاع العدل على مستوى الوطن العربي، على إثر انتهاء أعمال التحكيم الخاصة بجائزة الحكومات الاجتماعية على منصات التواصل الاجتماعي لعام 2023.

"وتمنح هذه الجائزة للشخصيات التي تعتبر إدارتها للقطاع من طرف لجنة الجائزة نموذجا حديثا للإدارة الحكومية التي تتبنى مفاهيم التشاركية والانفتاح والشفافية وهو ما يجعلها نموذجا يحتذى به) ، خاصة مع الاستخدام المتزايد لشبكات التواصل الاجتماعي في الوطن العربي، وهو ما يسهم في تحقيق تواصل مباشر وفعال بين المواطنين والحكومة".

" تروم (هذه الجائزة) إبراز الأعمال الجيدة في ميدان الاتصال الحكومي عبر منصات التواصل الاجتماعي في العالم العربي، كما تركز.. على تقدير الجهات الحكومية التي نجحت في تطوير تواصلها بمستوى عالٍ من التفاعل والمشاركة والشفافية، عبر قنوات التواصل الاجتماعي."



جلالة الملك محمد السادس يعطي موافقته على تعيين مسؤولين قضاةيين بعدد من محاكم المملكة

عبدالحق خرباش .. 31.01.2024
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANews.NET



جلالة الملك محمد السادس يعطي موافقته على تعيين مسؤولين قضاةيين بعدد من محاكم المملكة
أعطى الملك محمد السادس، رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، موافقته على تعيين مسؤولين قضاةيين بعدد من محاكم المملكة، وذلك برسم الدورة الثانية من سنة 2023.

واستقبل محمد عبد النباوي، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، المسؤولين القضاةيين الجدد، وهنأهم على الثقة الملكية

التي حظوا بها، وأبلغهم بما يعقد عليهم المجلس الأعلى من آمال للنهوض بالشأن القضائي في دوائر المحاكم التي عينوا بها.

ودعا عبد النباوي المسؤولين القضائيين الجدد إلى بذل كل الجهود الممكنة لذلك، واتخاذ مبادرات هادفة للتطبيق العادل للقانون، وتوفير شروط المحاكمات العادلة، واحترام الأجل المعقول للبت في القضايا وتنفيذ الأحكام، كما حثهم على الانخراط في مشروع الانتقال الرقمي وتحقيق النجاعة القضائية ومواصلة الجهود التأسيسية والتحسيسية في مجال تخليق القضاء.

وذكر بلاغ للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، أن هذه التعيينات همت 29 مهمة من مهام المسؤولية القضائية بمختلف محاكم المملكة، منها ثلاثة رؤساء أولون لمحاكم الاستئناف، ورئيسان أولان لمحكمتي استئناف تجاريتين، ورئيسات أولان لمحكمتي استئناف إداريتين، ووكيلة عامة لمحكمة استئناف تجارية، وسبعة رؤساء لمحاكم ابتدائية، ورئيسان لمحكمتين تجاريتين ابتدائيتين، وخمسة رؤساء لمحاكم ابتدائية إدارية، وخمسة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية، ووكيلتان للملك لدى محكمتين تجاريتين.

وكشف المجلس الأعلى للسلطة القضائية أن ثلاثة مناصب مسؤولية قد أسندت لنساء قاضيات، كما أن أربعة عشر قاضيا قد أسندت إليهم المسؤولية لأول مرة، من بينهم قاضيتان اثنتان.

وذكر المجلس الأعلى للسلطة القضائية أنه سيتم قريبا تحديد تاريخ تنصيب المسؤولين القضائيين المعينين في المحاكم المعنية، ومن بينها أربع محاكم محدثة: محكمتا الاستئناف الإداريتان بفاس وطنجة، ومحكمة الاستئناف الإدارية بطنجة، والمحكمة الابتدائية الإدارية بطنجة.



تأجيل محاكمة مدير مستشفى ابن باجة ومن معه إلى غاية 6 فبراير 2024.

عبدالحق خرباش . . 30.01.2024.

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANNEWS.NET



تأجيل محاكمة مدير مستشفى ابن باجة ومن معه إلى غاية 6 فبراير 2024.

العمق

قررت غرفة الجنايات الابتدائية لجرائم الأموال لدى محكمة الاستئناف بفاس، صباح اليوم الثلاثاء، تأجيل محاكمة مدير مستشفى ابن باجة، ومن معه إلى غاية 6 فبراير 2024.

جاء ذلك بعدما التمس المندوب الإقليمي لوزارة الصحة بتازة مهلة للإطلاع على الملف، وكذلك مرافقة مدير مستشفى تازة لمكتبه من أجل الإطلاع على الوثائق الموجودة في حاسوبه الخاص والإدلاء بها للمحكمة، والتي تكشف مستجدات في الملف.

وجرت جلسة محاكمة مدير مستشفى ابن باجة بتازة إلى جانب مالكي مصحات خاصة وموظفين عموميين ومتهمين آخرين صباح اليوم الثلاثاء، حضوريا باستنافية فاس.

وكانت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف قد قررت متابعة المشتبه فيهم في حالة اعتقال وإحالتهم على سجن "بوركايز" على ضوء تورطهم في "الارتشاء والتزوير في محررات رسمية وتبيد واختلاس أموال عمومية".

وسبق أن كشفت المديرية العامة للأمن الوطني، تفاصيل توقيف 11 شخصا بشبهة السمسة في أجهزة ومعدات طبية عمومية وبيعها على أنها متلاشيات، بعدما أوردت جريدة "العمق"، خبر توقيف مدير المستشفى الإقليمي ابن باجة بتازة، و4 موظفين بالمستشفى للتحقيق معهم في قضية صفقات مشبوهة.

وتمكن عناصر الفرقة الجهوية للشرطة القضائية بفاس، بناء على معلومات دقيقة وفرتها مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، من توقيف 11 شخصا، من بينهم مدير وموظفون بمستشفى عمومي وثلاثة مسيرين لمؤسسات استشفائية خصوصية بتازة، وذلك للاشتباه في تورطهم في قضية تتعلق بالسرقة وخيانة الأمانة واختلاس أموال عمومية والارتشاء.

وأوضح بلاغ سابق للمديرية العامة للأمن الوطني، أنه حسب المعطيات الأولية المتوفرة إلى غاية هذه المرحلة من البحث، يشتبه في تورط الأشخاص الموقوفين في التلاعب في وثائق إدارية لبيع وتفويت أجهزة ومعدات طبية عمومية، وتقديمها على أنها متلاشية رغم أنها مازالت صالحة للاستعمال.

وأضاف البلاغ أنه يشتبه في تورط المعنيين بالأمر في ممارسة أعمال الابتزاز في حق من رست عليهم عمليات السمسرة العمومية، التي تطال هذه المعدات الطبية، فضلا عن تفويتها إلى عدد من المقاولات الطبية الخصوصية.

وسجل المصدر ذاته أن إجراءات التفتيش المنجزة في إطار هذه القضية بداخل منازل المشتبه فيهم ومصحاتهم الخصوصية، أسفرت عن حجز العشرات من الأجهزة والأدوات والمعدات الطبية المتحصلة من هذه الأنشطة الإجرامية، فضلا عن مجموعة من الأواني والأسرة والشاشات والمكيفات والطابعات والحواسيب التي تم تفويتها بنفس الأسلوب الإجرامي.

وخلص البلاغ إلى أنه تم إخضاع المشتبه فيهم جميعا لتدبير الحراسة النظرية رهن إشارة البحث القضائي الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع ظروف وملابسات هذه القضية، وكذا تحديد كافة الامتدادات والارتباطات المحتملة لهذه الشبكة الإجرامية.

وبحسب مصادر مطلعة لجريدة "العمق"، فإن عناصر الفرقة الجهوية أوقفت المدير والمقتصد وتقني وموظفين بإدارة المستشفى الإقليمي لتازة، بعد تورطهم في قضية التلاعب بصفقة تهم تجهيزات حديثة لتصفية الدم في ملكية المستشفى الإقليمي تم بيعها لمصحة خاصة



أهم الإنجازات التي حققتها محاكم هذه الدائرة الاستئنافية خلال سنة 2023

عبدالحق خرباش .. 26.01.2024
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANews.NET



المصدر.. صفرو بريس

انعقدت يوم الخميس بمحكمة الاستئناف بتازة الجلسة الرسمية لافتتاح السنة القضائية 2024 بالدائرة القضائية لهذه المحكمة. وجرت هذه الجلسة بحضور الكاتب العام لعمالة إقليم تازة، وممثلي كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ووزارة العدل، ورئيس المجلس الإقليمي لتازة، ورئيس المجلس العلمي المحلي، وعدد من المسؤولين القضائيين والمدنيين والعسكريين والمنتخبين.

واستعرض الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بتازة، محمد صقلي حسيني، بالمناسبة، حصيلة عمل هذه المحكمة ومختلف المحاكم التابعة لدوائرها القضائية، معتبرا أن افتتاح السنة القضائية يعتبر مناسبة لاستحضار حصيلة سنة كاملة من العمل القضائي الدؤوب، وإطلاع المهتمين بالشأن القضائي على أهم الإنجازات التي حققتها محاكم هذه الدائرة الاستئنافية خلال سنة 2023، مضيفا ان هذه السنة القضائية

لها ارتباط وثيق بالسلطة القضائية وأدائها لأدوارها المنوطة بها دستوريا وحقوقيا، وتمثلت في تحيين الخريطة القضائية للمملكة، من خلال تغيير نفوذ الدائرة القضائية لمحكمة الإستئناف لتازة، لتشمل دائرة جرسيف.

وأضاف أن الجلسة الرسمية لافتتاح السنة القضائية الجديدة، تعد مناسبة فضلى للتعريف بالنشاط القضائي برسم سنة 2023 وتقييم مختلف المؤشرات وفق رؤية محددة الأهداف مبنية على معايير الشفافية والفعالية... تماشيا مع المخطط الاستراتيجي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم مرحلة 2021 -2026، وفي هذا الإطار قال محمد صقلي حسني، ان السنة القضائية 2023 عرفت تنزيل المخطط الاستراتيجي الذي أسس له على مستوى الدائرة القضائية بمحكمة الإستئناف بتازة، تحت شعار "تجويد الخدمة القضائية وتقريبها من المتقاضين".

وأفاد السيد صقلي حسني أن نسبة المحكوم من القضايا سجل تغطية نسبة 100 بالمائة من المخلف بالقضايا المدنية، و85 بالمائة بالقضايا الجزرية، متجاوزا المعدل الوطني بثلاث نقاط مقارنة مع المسجل على الصعيد الوطني.

وأشار المسؤول القضائي إلى أن نسب البث والقرارات المسجلة على مستوى الدائرة القضائية لتازة، انعكس إيجابا على معدل البث بالأيام الذي انخفض من 81 يوما برسم السنة القضائية 2022 إلى 78 يوما برسم السنة القضائية 2023، مع تسجيل نسبة تصفية قدرت بحوالي 90 بالمائة من مجموع القضايا المسجلة خلال سنة 2023.

من جهته، سجل الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بتازة، محمد اقوير، أن تقديم خدمة قضائية تتسم بالجودة يتطلب نهج سياسة مبنية على صون الحقوق والحريات تحت سيادة القانون بما يضمن تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والتنمية الشاملة ويعزز مبادئ العدل والإنصاف.

وفي معرض تسليطه الضوء على نشاط النيابة العامة بالدائرة القضائية لمحكمة الاستئناف خلال سنة 2023، أفاد المسؤول القضائي بأن عدد الأشخاص المقدمين أمام النيابة العامة بالدائرة القضائية لهذه المحكمة، بلغ خلال سنة 2023 ما مجموعه 4718 شخصا، أحيل منهم على المحكمة في حالة اعتقال 515، فيما تمت متابعة 3612 في حالة سراح، والباقي أحيلوا على التحقيق، أو اتخذت في حقهم إما مسطرة الصلح أو قرار الحفظ.

وبخصوص الجنايات المرتكبة داخل نفوذ الدائرة القضائية، سجل السيد

أقویر أن بعض الجرائم عرفت ارتفاعا مقارنة بسنة 2022 ويتعلق الأمر مثلا بجريمة القتل العمد حيث سجل خلال سنة 2023، 08 قضايا، مقابل 04 قضايا سنة 2022، وجريمة هتك عرض قاصر باستعمال العنف، سجلت 35 قضية خلال سنة 2023 مقابل 17 قضية سنة 2022، في حين أن بعض القضايا عرفت انخفاضا كجريمة السرقة الموصوفة، حيث تم تسجيل 49 قضية، مقابل 65 قضية سنة 2022، مع عدم تسجيل أية جريمة تتعلق بالاتجار بالبشر خلال سنة 2023.

كما بلغ عدد الأشخاص المقدمین أمام النيابة العامة بالدائرة القضائية لتازة، خلال سنة 2023 ما مجموعه 4718 شخصا، أحیل منهم على المحكمة في حالة اعتقال 515، فيما تمت متابعة 3612 في حالة سراح، والباقي أحیلوا على التحقيق، أو اتخذت في حقهم إما مسطرة الصلح أو قرار الحفظ، وذلك حسب التفصیل الإحصائي التالي:

– محكمة الاستئناف بتازة: قدم أمامها 304 شخصا، أعتقل منهم من طرف النيابة العامة في إطار الإحالة المباشرة على المحكمة 30 شخصا، أي بنسبة 9.87%، وأحیل على التحقيق 171 شخصا، في حين أحیل للاختصاص على محاكم أخرى 59 شخصا، والباقي اتخذ في حقهم إما قرار الحفظ أو إتمام البحث.

– المحكمة الابتدائية بتازة: قدم أمامها 4414 شخصا، أعتقل منهم من طرف النيابة العامة 485، أي بنسبة 10.99%، وأحیل على المحكمة في حالة سراح 3531 شخصا، في حين أحیل على التحقيق 127 شخصا، والباقي اتخذ في حقهم إما قرار الحفظ أو مسطرة الصلح أو إتمام البحث.

وأضاف أنه باستقراء هذه الأرقام ومقارنتها بوضعية الأشخاص المعتقلين الاحتياطين خلال سنة 2022، يتبين أن عددهم عرف انخفاضا، بحيث تم اعتقال 515 شخصا خلال سنة 2023، مقابل اعتقال 668 شخصا سنة 2022، الشيء الذي يدل على أن النيابة العامة بهذه الدائرة القضائية عملت على ترشيد الاعتقال الاحتياطي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأشخاص المقدمین خلال سنة 2023 كان عددهم 4448 شخصا، مقابل 4285 شخصا سنة 2022.

وتابع المسؤول القضائي أن عدد الشكايات على مستوى نفوذ محكمة الاستئناف بتازة، قد عرفت خلال سنة 2023 انخفاضا في عدد الشكايات الراجعة بالنيابة العامة بهذه الدائرة القضائية، مقارنة مع ما تم تسجيله سنة 2022، بحيث راج أمامها ما مجموعه 6693 شكاية، مقابل 7731 شكاية سنة 2022 موزعة على الشكل التالي:

– محكمة الاستئناف بتازة: راج أمامها 556 شكاية أنجز منها 533 شكاية أي بنسبة إنجاز بلغت 95.86%.

– المحكمة الابتدائية بتازة: راج أمامها 6633 شكاية انجز منها 6220 شكاية أي بنسبة إنجاز بلغت 93.98%.

مضيفا أن تصفية الشكايات خلال الأربع سنوات الأخيرة عرف تطورا ملحوظ حيث بلغت نسبتها 96.08% سنة 2023 مقابل 91.47% سنة 2020 و93% سنة 2021، و95.26% سنة 2022.

أما على مستوى نشاط خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، فإن النيابة العامة بذلت مجهودات هامة من أجل تصفية القضايا المتعلقة بالخلية، سواء على مستوى الشكايات أو المحاضر. فبخصوص الشكايات، فقد سجلت خلال السنة المنصرمة ما مجموعه 75 شكاية أنجزت كلها، أي بنسبة إنجاز بلغت 100%، وبخصوص المحاضر فقد تم تسجيل 151 محضرا خلال نفس السنة انجز منها 150 محضرا والباقي في طور الإنجاز ويتعلق الأمر بمحضر واحد فقط، أي بنسبة 99.34%، وهي نتائج جد إيجابية.

أما على صعيد المحكمة الابتدائية بتازة، فهي الأخرى بذلت مجهودات هامة في إطار الخلية سواء على مستوى الشكايات أو المحاضر، وهكذا فبخصوص الشكايات خلال سنة 2022 فقد راج أمامها 573 شكاية أنجز منها 529 شكاية، والباقي في طور الانجاز 44 شكاية، أي بنسبة إنجاز بلغت 92.32%، أما المحاضر فمجموع ما راج منها 1236 محضرا انجز منها 1191 محضرا، والباقي 45 محضرا في طور الإنجاز، أي بنسبة إنجاز بلغت 96.35%، وهي نتائج إيجابية أيضا.

وبلغ مجموع القضايا الزجرية الراجعة خلال سنة 2023 فقد بلغ عددها ما مجموعه 5158 قضية، مقابل 2304 قضية سنة 2022، أي بزيادة تقدر بـ 123.87%، حكم منها 4124 قضية بنسبة 79.95% من مجموع القضايا الراجعة، و85.36% من مجموع القضايا المسجلة، وعددها 4831 قضية.



تفعيل مسطرة العزل في حق رؤساء وأعضاء مجالس جماعات من طرف السلطات الإقليمية المعنية

عبدالحق خرباش .. 25.01.2024
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANNEWS.NET



ع اللطيف بركة - هبة بريس
احال وزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت، 18 تقريرا أسود أنجزتها
المفتشية العامة للإدارة الترابية التابعة للوزارة، على أنظار

رئيس النيابة العامة، الحسن الداكي، والرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، زينب العدوي، من أجل اتخاذ المتعين بشأنها، وتتعلق هذه التقارير باختلالات رصدتها المفتشية في تدبير الجماعات الترابية. وأفاد تقرير لوزارة الداخلية بأنه تم اتخاذ 93 إجراء بخصوص مخالفات قانونية واختلالات وخروقات مالية وإدارية منسوبة لرؤساء مجالس الجماعات الترابية ومجالس العمالات والأقاليم، وذلك بناء على تقارير أنجزتها المفتشية العامة للإدارة الترابية. وتتوزع هذه الإجراءات بين اتخاذ تدابير تقويمية بلغ 44 ملفا، فيما تمت إحالة 23 تقريرا تتعلق بأطر وأعوان الإدارة الترابية على الجهات الإدارية المختصة من أجل اتخاذ الإجراءات الملائمة، وإحالة 8 ملفات على القضاء الإداري من أجل تفعيل مسطرة العزل في حق رؤساء وأعضاء مجالس جماعات من طرف السلطات الإقليمية المعنية. وأشار التقرير إلى مباشرة مسطرة إحالة أربعة ملفات تتضمن أفعالا تشكل قرائن لمخالفات تستوجب المسؤولية في مادة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية على المجالس الجهوية للحسابات، وإحالة 14 ملفا تكتسي صبغة جنائية على أنظار رئاسة النيابة العامة لاتخاذ المتعين بشأنها.



تازة .. تجار كبار أصبحوا عمال بفعل تجارة التهريب للخضريات

عبدالحق خرباش .. 24.01.2024

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANews.NET



تازة

تقرير صحفي.. عبدالحق خرباش

زار عبدالحق خرباش مدير الجريدة HAKIKANews.NET صباح اليوم 24.01.2024 ، سوق الجملة للخضر بتازة العليا المسمى ، لا كربي ، هذا السوق متواجد منذ الثمانينات وتم إصلاحه في السنين الأخيرة ، ويعتبر قبلة لكل السلعة المتعلقة بالمنتجات الفلاحية من كل المدن المغربية .

تخضع السلع عند دخولها لسوق الجملة لضريبة التعشار ، ويتم وزن الحمولة لكل شاحنة ، أيضا بفعل رواج السوق تتحرك عجلة الإقتصاد المحلي ، إبتداء من تاكسي، مرورا باليد العاملة ، ووصولاً إلى المداخل للجماعة الترابية الساهرة عليه .

في السياق المتصل ، لا يمكن للسوق أن يؤدي دوره دون الشركاء كل في إختصاصه ، ١ رجال الأمن ، ٢ رجال السلطات المحلية ، القيادة بكل المقاطعات ، الشرطة الإدارية ، عامل الإقليم ، باشا المدينة .

يحدث الآن حسب شهود عيان من داخل السوق ، التجار الكبار الذين كانوا يزودون السوق بالسلع منذ الثمانينات إلى الآن أصبحوا عمال عند المهربين بفعل عدم القيام بالواجب وترك المخازن السرية تبيع دون زجرها وإغلاقها وإلزام الشاحنات الدخول لسوق الجملة .

يقول شهود عيان من داخل السوق وخارجة ، هناك أضرار بليغة لحقت تجار ملازمين بالسوق مما سيجعلهم يؤدون مبالغ مالية من جيوبهم للعمال وكذلك بفعل ضياع الخضروات داخل السوق ، بفعل ترك التهريب دون مراقبة وزجر وتوقيف أصحابها ، يقول أحدهم أن الشاحنات تفرغ السلع في المستودعات السرية دون اللجوء للسوق يمكن أصحاب التهريب من جني أموال باهضة ، في حين أصحاب السوق والملازمين داخله يتكبدون خسارات كبرى من كل النواحي .

تماشياً مع باقي المدن ، أسواق الجملة هي المزود الرئيسي للأسواق تحت طائلة اداء التعشير والضرائب ، وما يحدث بتازة يسائل السيد

الوزير الساهر على القطاع وكل الشركاء للوضعية الأساسية لسوق
الخضر بتازة المدينة ، وتسبب الوضع في كساد تجار كبار وأصبحوا
عمال لدى غيرهم ، ثانيا ثم إعدام فرص الشغل ، ثالثا تأزيم وضعية
قطاع النقل ، تاكسي ... وأشياء أخرى .
من جهة أخرى ، ما وصل إليه السوق ، سوق الجملة بتازة يسائل كل
الشركاء المباشرين وغير المباشرين فيما يخص تجارة التهريب ،
ووجود مخازن سرية وكذلك إفراغ شاحنات بعدة أحياء الحمولة دون
الدخول لسوق الجملة .

